لقاء وكالات الأنباء الإيرانية بالدكتور إبراهيم الجعفري
2009/2/23
(انتخابات مجالس المحافظات والعلاقات مع إيران)

المقدم: باعتباركم كنتم رئيساً للوزراء.. كيف تنظرون إلى العلاقات العراقية - الإيرانية بعد سقوط النظام السابق، وكيف تنظرون إلى تطورها في الوقت الحاضر؟

الجعفري: العلاقات العراقية - الإيرانية مبنية على مجموعة ثوابت، منها: الثابت الجغرافي؛ كون الجمهورية الإسلامية دولة على حدود العراق، وهناك ثابت تاريخي بيننا وبينهم، وهناك ثابت مجتمعي، وهناك تشابه كبير في وجهات النظر من زوايا عدة، وهناك أيضاً المصالح المشتركة فيما بيننا..
لعل هذه العلاقة تخللها سابقاً اعتداءات من قبل النظام السابق، كما اعتدى على الشعب العراقي إلا أننا مع هذه التغيرات التي حصلت وأجواء الديمقراطية، وفرز الحكومة المنتخبة نتطلع لتقوية هذه العلاقات بالشكل الذي يضاف إلى الثوابت التاريخية والجغرافية والمجتمعية، وثوابت المصلحة المشتركة، وفي الوقت نفسه اعتماد ثوابت جديدة، وهي تبادل المصالح، وحفظ الجانب الأمني، والاستقلال لكل دولة من هذه الدول، هذه هي ثوابتنا، ونتطلع لإنعاش العلاقات وتقويتها على هذه الثوابت.

المقدم: هل برأيكم الدولتان العراقية والإيرانية استفادتا من الطاقات الموجودة لدى البلدين لتطوير العلاقات بينهما؟

الجعفري: ربما حصل تحسّن في استثمار هذه الطاقات لكن هناك فرص لاستثمارها بشكل أفضل من هذا، فإذا بدأنا بالجانب الاقتصادي، والجانب الخدمي، والجانب الحيوي سنجد أن هناك فرصاً لتعزيز العلاقات العراقية - الإيرانية وتعميقها بأفضل مما هي عليه الآن، ففي الجانب الاقتصادي هناك مصالح مشتركة وروابط بين الشعبين الإيراني والعراقي، ولها علاقة بتراثنا، ثم إن الغالبية العظمى من الإيرانيين متمسكون بخط أهل البيت (عليهم أفضل الصلاة والسلام)، وفي العراق توجد مراقد الأئمة الأطهار في كربلاء والنجف وسامراء والكاظمية وهذا يشكل رافداً معنوياً ورافداً اقتصادياً أيضاً، وعندما تنهض الدوائر المعنية بتطوير أجهزة الاستيعاب سيؤم العراق عدد كبير من الزائرين؛ وهذا سينعكس على اقتصادنا فضلاً عن أن العراق يحتاج إلى توفير بعض البضائع لأن استيراداته أكثر من صادراته لأسباب وظروف استثنائية، ويمكن لإيران أن تجد سوقاً في العراق بناءً على تنافس حر وشريف مع بقية المصدّرين، وعندما تقدم بضاعة على الصعيد التجاري قد تكون أرخص سعراً وأفضل نوعية ستجد في العراق باباً للاستهلاك.

هناك أيضاً على المستوى الحيوي في إيران مصادر للمياه وهي اثنان وثلاثون رافداً.. اثنان وعشرون رافداً مستمر بالجريان، وعشرة روافد متقطعة، والعراق يحتاج الماء لإنعاش

وضعه الزراعي، والحفاظ على ثرواته، ومن الناحية السياسية قد تكون هناك أخطار مشتركة، ومصالح مشتركة بالقدر الذي تحفظ العلاقة بين العراق وإيران السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وفي الوقت نفسه ربما يشكل الإرهاب خطراً مشتركاً بيننا وبين إيران يمكن الاستفادة منه لمنع وردّ غائلة الإرهاب، ورد الإرهاب الذي حاول العبث بالوضع العراقي، وكذلك الوضع الإيراني، وأيضاً يمكن التبني والتعاون في القضايا العادلة لعموم المنطقة بل عموم العالم؛ لأن الدولتين عضوان في الأمم المتحدة وفي المؤتمر الإسلامي.

المقدم: بعض الأحزاب اعترضت على الانتخابات.. ماذا تقول في ذلك؟

الجعفري: يمكن تقسيم الاعتراضات على عدة أصناف، منها أن هناك عدداً ليس قليلاً من المواطنين لم يشاركوا في العملية الانتخابية؛ لأنهم لم يجدوا أسماءهم وأنا أشارك من يعترض على هذا الصعيد، وهناك بعض المواطنين وإن كانوا قلة ذهبوا إلى صناديق الاقتراع، ووجدوا أن الاستمارة موقّعة من غيرهم، وهذا خلل أيضاً، وماعدا ذلك أعتقد أن النتائج بشكلها الإجمالي جيدة والمشاركة وإن كانت مشاركة أقل مقارنة بالانتخابات السابقة في عام 2005، لكنها نوعياً تعتبر ممتازة، وكان هناك شيء من التردد قد خيّم على أبناء الشعب العراقي من أصل المشاركة في الانتخابات، لكن القوى الوطنية العراقية ساهمت جميعاً بتشجيع الناس على الانتخابات، وفي مقدمتها المرجع السيد علي السيستاني (حفظه الله) بشكل خاص والذي شجّع، ودفع المواطنين لأن يذهبوا، ويشاركوا في الانتخابات؛ لذا أعتقد أن الانتخابات على الرغم من الملاحظات التي وردت عليها كانت فصلاً سياسياً ناجحاً، وإنجازاً وطنياً سياسياً.

المقدم: تشير نتائج الانتخابات الأخيرة حسب المراقبين إلى تغيير أشبه ما يكون بالجذري في الخارطة السياسية العراقية.. هل سنشهد تفتتاً في التكتلات البرلمانية، وتحالفات جديدة قد تتشكل مع قوى أخرى بعيداً عن الطائفية أو العِرقية.

الجعفري: أنا أيضاً أشاركك هذا الانطباع والذي حصل في مجالس المحافظات ما هو إلا انعكاس لتطور البنية التحتية المجتمعية التي انعكست على خيارات مجالس المحافظات، وستكون التغييرات أكثر بكثير في مجلس النواب؛ لأنه ستتمازج فيه التنوعات الإثنية والعِرقية والدينية والسياسية، وأعتقد أن هذا درس بليغ يمكن أن نستفيد منه؛ حتى نأتي بفروق كبيرة، فلم يعُد الكبير برلمانياً اليوم كبيراً في المجتمع العراقي، فالتطور الذي حصل في البنية المجتمعية سيعكس تطوراته وآثاره على البرلمان القادم، والتحالفات مبدأ طبيعي متوقع، ومادام رائد القوى المتحالفة هو الانتصار للوطنية العراقية وتعزيز الدولة ونفع الصالح العام فأنا أتوقع أن تحدث تحالفات، وتتقدم أرقام، وتتأخر أرقام أخرى.

المقدم: هل أنتم بصدد التحالف مع بعض القوى الشيعية؟

الجعفري: تيار الإصلاح الوطني ليس حزباً بالمعنى الدقيق للحزب، إنما هو حالة تيارية تجمع بين الخصوصية النخبوية في هيكلية التيار والخصوصية الجماهيرية والشعبية التي تمتد إلى كل الشرائح الاجتماعية..
تيار الإصلاح مستعد لأن يتعامل مع القوى الفائزة كافة من دون استثناء وفق ثوابت لتحقيق مبدأ التحالف، الثابت الأول: إنه لا يقتصر على طرف واحد أو طرفين إنما يجعل باب التحالف مفتوحاً لكل الأطراف الفائزة، والثابت الثاني: إنه (تيار الإصلاح الوطني) يعتمد مبدأ الكفاءة في انتقاء الأشخاص الذين يتصدون للمسؤولية من دون أن يحصر هذه الخيارات بقائمة مهما كانت، والثابت الثالث: إن التيار يؤكد على أهمية تطبيق القانون والدستور في كل النشاطات والتحالفات، والرابع: يريد من المرشحين أن يقدموا برامج عمل حقيقية، والخامس والسادس: يؤكد تيار الإصلاح على أنه لا يقصي أحداً، ونتبنى أن يكون التحالف عريضاً يتسع لكل مكونات المحافظات باعتماد النزاهة والكفاءة أساساً لا تراجع عنه.

المقدم: هل حدّد تيار الإصلاح الوطني تحالفه مع الأحزاب الأخرى، وهل ستتحالفون مع قائمة رئيس الوزراء أو المجلس الأعلى، أو التيار الصدري؟

الجعفري: بالنسبة للخطوة العملية فقد سبق أن زارنا الإخوة في قائمة دولة القانون، وطرحنا معايير، واتفقنا على أن نشترك سوية، وهذا الباب مفتوح وكان أحد شروطنا أن لا يُغلَق الباب أمام الآخرين الذين يؤمنون بنفس المعايير.

المقدم: هل أنت مقتنع بنتائج الانتخابات؟

الجعفري: فيما يتعلق بتيار الإصلاح أنا على يقين أن حجمه في الواقع العراقي أكبر من حجمه في واقع مجالس المحافظات، غير أن هناك مجموعة عوامل جعلت فرقاً بين حجمه في مجالس المحافظات وحجمه في الواقع الاجتماعي العراقي، من هذه الفروق: أنه نزل للانتخابات وحده، ولم يتحالف مع الآخرين، ونزل متأخراً، وفي الوقت نفسه لا يملك سلطة في الحكومة، ولا يملك إمكانات مثل التي يملكها الآخرون؛ لذا نعتبر أن حجمنا في الواقع العراقي أكبر من هذا بكثير. أعتبر أن النتيجة مُرضية وجيدة، وآمل أن ترتقي العمليات الانتخابية القادمة على سُلّم التكامل بأفضل مما هي عليه الآن.

المقدم: هل تعتقد أن القوات الأمنية جاهزة إذا ما تم فعلاً خروج قوات الاحتلال وفق معاهدة سحب القوات الأجنبية؟

الجعفري: من دون شك هناك فرق في هيكلية القوات الأمنية وأدائها ونمطيتها بين ما هي عليه الآن وما كانت عليه سابقاً، والمأمول أن تتكثف الجهود حتى تستكمل الأجهزة الأمنية بُنيتها وأداءها من ناحية الكم، والنوع، والتجهيز، وطريقة العمل.
في السنوات الست الماضية قطعت الأجهزة الأمنية أشواطاً طويلة، ويمكن تكثيف الجهود لتحقيق اكتفاء واستقلال ذاتيين من الناحية الأمنية، ولا يمكن أن يتحققا بمعزل عن الاستقلال السياسي والاقتصادي، والآن يوجد فرق كبير عمّا كنا عليه سابقاً.

المقدم: بعد توقيع الاتفاقية الأمنية هل تعتقد أن الأميركان سيلتزمون بتعهداتهم حيال العراق؟

الجعفري: لايزال الوقت مبكراً في الحكم على مدى التزام الولايات المتحدة الأميركية بتعهداتها تجاه العراق، لكن حصلت مفارقات بكل تأكيد على الرغم من قصر الفترة، على سبيل المثال: استهداف أحد الجنود الأميركيين لبنت شابة وفي اليوم السابع من زواجها بإطلاق نار، ولم يصدر أي اعتذار، أو تبرير أو تفسير لهذه الحالة، وهذا نعتبره خرقاً؛ لأن للمواطن حرمة في دولة تعيش عُرفاً ديمقراطياً وحالة دستورية؛ لهذا السبب وغيره لم نكن مع الاتفاقية الأمنية، وكنا نتطلع ولازلنا لتحقيق الأمن الذاتي والاكتفاء الذاتي، والاستغناء عن القوات الأجنبية.

المقدم: هل مازلتم معارضين للاتفاقية على الرغم من مضي شهر ونصف الشهر على إبرامها؟

الجعفري: منطلقنا في رفض الاتفاقية الأمنية هو إمكانية الاعتماد على القوات الأمنية العراقية، واستيعابنا لتجارب بعض دول العالم التي ارتبطت باتفاقيات أمنية، كما أعتقد أن نزع فتيل التوتر الداخلي والإقليمي هو بخروج القوات الأجنبية من العراق؛ لذا عبّرنا عن رأينا بكل شجاعة، ولكننا بلد نتعاطى بطريقة ديمقراطية، وأنا سعيد لأن القضية مرت عن طريق البرلمان، ووافق عليها، وعلى الرغم من اعترضنا إلا أننا نتفاعل مع قرارات البرلمان؛ حتى نضفي عليها طابعاً شرعياً، والشيء نفسه عندما تُطرَح على الشعب، وإذا صادق عليها سنحترم خياره بكل تأكيد.

المقدم: هناك خلافاً بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان.. هل تتوقعون أن هذا الخلاف قد يزداد؟

الجعفري: هذا محكوم بعوامل عدة، ومنها: هو مقدار الثقة المتبادلة بين الحكومات المحلية والحكومة الفيدرالية، وهذه الثقة لا تتأتى من فراغ إنما عن طريق التعاطي، وتبادل المسؤوليات، واحترام كل طرف للأطراف الأخرى، وفي الوقت نفسه يتوقف على تطبيق الدستور، وهو صريح، وواضح في إعطاء الحكومة الفيدرالية صلاحيات معينة تمثل العراق في المواقع، والصلاحيات، والتحكم بالموارد، وهذه الأمور معروفة في كل المجالات التشريعية والتنفيذية وحتى القضائية بما يحفظ للحكومة الاتحادية خصوصياتها المركزية التي لابد من أن تكون قوية، والأمر نفسه نريده للأقاليم؛ وهذا ما يعطي للعراق صفة القوة.

المقدم: يشير المسؤولون الكرد إلى أن التشنج بين حكومة الإقليم وحكومة المركز سوف يزداد.. فما تعليقكم على ذلك؟

الجعفري: أنا أنظر إلى التناقض الذي يحصل بين أجزاء العراق من عدة زوايا، وعندما يكون هذا التناقض أو التشنج انعكاساً لخصوصيات معينة فهذا ربما يكون محدوداً، وقد يأخذ سعة أكثر عندما يكون انعكاساً لأحزاب، وأخطر شيء عندما يكون هذا التشنج انعكاساً للبنية الاجتماعية وهو غير موجود فلا توجد لدينا تشنجات وتوترات بين المجتمع الكردي وبقية المجتمعات العراقية التي تشكل الشعب العراقي بأجمعه.. ومادام التشنج بين بعض الشخصيات والرموز فأنا أعتقد أن هذا مع مرور الزمن قابل للحل، خصوصاً إذا توافرت نية طيبة وخطاب سياسي جيد يحفظ للجميع حقوقهم.

المقدم: يُعَد الدكتور الجعفري من الداعين لخروج القوات الأميركية من العراق، وإعطاء الحكم للعراقيين.. قبل أيام ذكرت الأخبار: أن الأميركان يسعون لبيع أسلحة للعراق بقيمة ستة مليارات دولار، وهذا يستوجب حضور المستشارين العسكريين الأميركان إلى العراق، كما عملوا أيضاً بهذه السياسة في بلدنا (إيران) لمدة خمسين عاماً.. ألا تعتقد أن هذا الموضوع يتعارض مع موضوع خروج القوات الأميركية من العراق؟

الجعفري: يجب أن نفصل بين الاتفاقية الأمنية وبين تسليح الجيش العراقي وبين التواجد الأميركي العسكري في العراق، فقد بيّنا رأينا بالاتفاقية، أما السلاح وكون أميركا البلد المصدّر لسلاح الجيش العراقي فليس فيه شيء ما لم يكن مدعاة لأن تتواجد إرادة أجنبية في العراق.. بالنسبة لنا نحن نبحث عن أفضل الفرص؛ لتقوية الجيش العراقي، ونريد له أن يكون جيشاً وطنياً يستجيب لرغبة الشعب من دون أن يتسبب بإيذاء أحد.. نريد جيشاً عراقياً مسلحاً بالشكل الذي يحفظ للعراق قوته، ولا يعتدي على الآخرين.

المقدم: بصفتك سياسياً تصدّى للحكم في العراق... كيف تنظر إلى سياسة أوباما (الرئيس الأميركي الجديد)؟

الجعفري: أوباما طرح شعارات جيدة في الموسم الانتخابي مقابل جون ماكين، وطرح مفهوم التغيير، ونأمل أن تأخذ هذه الشعارات طريقها إلى التطبيق ليس فقط في الداخل الأميركي إنما ينبغي أن تأخذ طريقها ايضاً إلى الخارج الأميركي، وخطابات أوباما اللاحقة تعكس إرادة حقيقية لنقل العلاقات من حالة التوتر إلى حالة التفاهم والحوار.
أعتقد أن هذا شيء جيد وقد جاء في الوقت المناسب؛ لأن إدارة بوش كانت قائمة على سياسة الاحتواء، استخدام السلاح لحل المشاكل في أفغانستان والعراق وفي مناطق أخرى من العالم..
نأمل أن يتم التعاطي مع هذه الملفات بطريقة سلمية بما يحقق ما يسميه (أوباما) التغيير، والعالم كله يترقب أن يحصل هناك تغيير فقبل فترة خاطب إيران وقال: أن الإدارة الأميركية مستعدة للحوار، وخاطب العراق بأنه مايزال ملتزماً بعهوده بانسحاب القوات الأميركية كل هذا شيء جيد ودليل على ارتقاء النمطية الأميركية، ولكن الحكم إيجاباً من الناحية العملية سابق لأوانه.

المقدم: أشيع مؤخراً حول وجود حالات اشتباه أو تورط بعض المسؤولين بأعمال إرهابية داخل العراق.. هل إن الحكومة العراقية تتخذ إجراءات للحد من هذه الأعمال، أم إنه يدخل في حيّز الصراع بين الكتل أو الأحزاب السياسية؟

الجعفري: الخروقات الأمنية جزء من مظاهر الفساد وبعد أن خفت وتيرة الإرهاب، وارتقى أداء الأجهزة الأمنية يفترض الآن فتح ملفات الفساد ومعالجتها، وبناء الدولة على أسس صحيحة، ويجب أن نتعاون جميعاً سواء من داخل الحكومة أو خارجها، وكذا البرلمان، ومجالس المحافظات على عدم تسييس هذه الظواهر.. أعتقد أن هناك حالات كثيرة هي الآن في الجزء الغاطس لكن في الفترة المقبلة سيُلقى الضوء عليها، ويحاكم كل من تسبب بذلك، وهذا من علامات الصحة، ولا ينبغي أن يخشى عليها، ومن علامات القوة في الحكومة الوطنية أنها تباشر بعملية الإصلاح، وتدخل على كل ملف، وتفرز الوطني وتدعمه وتؤيده، وتفضح من كان جزءاً من الفساد فتحاكمه أمام الشعب.

المقدم: في أحد بنود التغيير الذي يتكلم عنه أوباما هو مسألة المعتقلين، و تطور العملية السياسية في العراق، وجاهزية قوات الأمن إلى حد ما، ولكن لاتزال قوات الاحتلال تحتفظ بأعداد من المعتقلين داخل سجونها في الأراضي العراقية.. هل لديكم مبادرة حول هذا الأمر خصوصاً أن البرلمان قبل إقرار الاتفاقية كان قد صادَقَ على مشروع يسمى (مشروع ورقة الإصلاح السياسي)؟

الجعفري: تحدثنا مع القوات الأميركية أكثر من مرة، وزرت المعتقلين في المطار، وزرتهم مرة ثانية عندما أُطلق سراح مائة منهم، وتحدثت معهم، ووعودوا بأنهم سيعملون على إطلاق سراحهم.. نحن مع إطلاق سراح المعتقلين بالمجمل باستثناء العناصر التي ارتكبت جرائم، واتفقنا على جدولة هذا الأمر، ويجب الإسراع بإطلاق سراحهم؛ حتى يعودوا، ويساهموا في بناء العراق.

المقدم: لنرجع إلى الموضوع الذي بدأنا منه، وهو العلاقات العراقية -الإيرانية.. هناك اتهامات من قبل الأميركان لإيران.. كيف تقيمون الدور الإيراني في العراق، وأسألك عن الإنجازات الإيرانية في مجال التكنولوجيا، مثل: إطلاق أقمار صناعية إلى مدار الكرة الأرضية, والبرنامج النووي .. كيف تنظرون إلى هذين الأمرين؟

الجعفري: ما يتعلق بالسؤال الأول، وهو طبيعة الموقف الإيراني من العراق، فنحن تربطنا مع دول الجوار الجغرافي: (سوريا، والأردن، والسعودية، والكويت، وتركيا وكذلك إيران)، علاقات منذ مرحلة المعارضة، وعندما ضاقت بعض دول العالم بالمعارضة العراقية فتحت إيران أبوابها لاستقبال المعارضة، وكان عدد كبير من المتصدين السياسيين الحاليين موجودين في أيران، ونشأت علاقات طيبة من دون أن نتدخل في حينها بالشأن الإيراني، ثم انتقلت هذه العلاقة إلى مرحلة ما بعد السقوط إلى علاقة طيبة، وكذلك نشأت علاقة جيدة مع السعودية والكويت وتركيا والأردن وسوريا.. هذه طبيعة كل دولة عندما يعاني شعبها من نظام ما يتسرب هؤلاء إلى الدول المجاورة فكان موقف إيران إيجابياً وجيداً، فمنذ سقط نظام صدام سارعت إيران للاعتراف بالوضع الجديد، وبنت علاقات جديدة، ومع الانعطافات السياسية المختلفة كانت إيران تقف إلى جانب العراق وقدمت لنا مساعدات جيدة على مستوى الكهرباء والخدمات والمِنح التي تقدّر بمليار دولار، وهناك وعود على مستوى الكهرباء وتوفير البضاعة وهذه أشياء جيدة يمكن أن تتطور أكثر فأكثر.

أما مسألة التدخل فأنا أسمع أن هناك تدخلات، وعندما يجري حوار بيني وبين كبار المسؤولين في الجمهورية الإسلامية ينفون ذلك، فإذا كانت هناك خروقات من الحدود يجب أن نفرّق بين موقف الدولة هنا في إيران عن بعض المواطنين أو بعض التجمعات، ولم أسمع من أي مسؤول في الجمهورية الإسلامية أنهم ينوون التدخل في الشأن العراقي، أما ما يتعلق بامتلاك التكنولوجيا فهناك ملفان، الأول: إطلاق السفينة الفضائية إلى الفضاء وهذا عمل مشروع ما لم يدخل في حيز الحرب، وإلحاق الضرر

بأحد، ولا أرى فيه غضاضة؛ لأن الفضاء ملك دول العالم كلها، ودول العالم التي انطلقت الآن إلى مضمار الفضاء الكوني عادة تستخدمه للإعلام والعولمة، ونقل الخبر والصورة وما شاكل ذلك، الثاني: التسليح النووي ولا يتوافر لدينا دليل حول وجود تسليح نووي لدى الجمهورية الإسلامية، ولكن من حيث المبدأ نحن ضد التسليح النووي في كل العالم من دون استثناء، ونعتبره خطراً عالمياً، كما أن الجمهورية الإسلامية أعلنت أكثر من مرة أنها لا تنوي بقدراتها التصنيعية التصنيع النووي بالمعنى المحظور.

المقدم: في الأشهر الستة الأخيرة أثبتت القوات العراقية قدرتها على السيطرة الأمنية داخل البلد، والذي أجبر القوات الأميركية على الموافقة على الانسحاب من المدن، وإن كان لم يُنفذ.. هل تعتقد أن القوات العراقية تستطيع أن تبني نفسها لمدة أقصاها سنة؛ مما يسرّع عملية انسحاب القوات الأميركية من العراق بشكل كامل؟

الجعفري: بكل تأكيد تسارع نمو القوات العراقية يستغرق زمناً هو نفس الزمن الذي ينعكس على ضرورة انسحاب القوات الأجنبية.. القوات العراقية الآن تثبت جدارة في المحافظات وفي بغداد من خلال تصديها بشكل مباشر للمسؤولية، ربما تحتاج دعماً فورياً على مستوى التجهيز، ودعماً على مستوى تعبئة أكبر عدد ممكن من القوات، وربما تحتاج إلى تدريبات مكثفة وهذا الزمن هو المطلوب للقوات الأجنبية لأن ترحل من العراق..
أعتقد أن الوقت قد حان لأن تتسلم القوات العراقية، وتأخذ على عاتقها مسؤولية إدارة الملف الأمني وهي جديرة بذلك، في الوقت نفسه أعتقد أن الإرهاب انخفضت نسبته إلى حد كبير مع نمو القوات الأمنية، وأصبحت مبررات وجود القوات الأجنبية ضئيلة أو معدومة.

المقدم: متى سينتقل ملف بغداد الأمني إلى القوات العراقية حسب علمكم؟

الجعفري: هذا الأمر يعتمد على قوة الحكومة والبرلمان.. علينا ألا ننتظر متى يُعطى لنا، بل يجب أن ننتزعه انتزاعاً من خلال قوة الحكومة والبرلمان.